## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

### رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٧٦

بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم التعاقد على استخدام أو شراء أو تأجير الآلات الإحصائية فى الحكومة والقطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ شأن تنظيم التعاقد على استخدام أو شراء أو تأجير الآلات الإحصائية فى الحكومة والقطاع العام ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ ( ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ )

أنور السادات

## قرار رئيس مجلس الوزراء

### رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة سوق جملة للخضر والفاكهة بمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية الموضح بيان موقعه وحدوده ومساحته وأسماء ملاكه بالمذكرة والرسم الهندسى المرافقين .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع بمدينة المحلة الكبرى والبالغ مساحتها ٦ أفدنة و٦ أسهم ( فقط ستة أفدنة وستة أسهم ) ما يعادل ٢٥٢٥٠ مترا مربعا .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة مجلس الوزراء فى ١٤ شوال سنة ١٣٩٦ ( ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ )

ممدوح محمد سالم

### مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٦

باعتبار مشروع إقامة سوق جملة لخضر والفاكهة بمدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له

نظرا لوجود عدد كبير من تجار الجملة للخضر والفاكهة بأماكن كثيرة متفرقة بمدينة المحلة الكبرى ، الأمر الذى ترتب عليه ازدحام الطرق بسيارات النقل التى تقوم بالتفريغ والشحن مما يشكل خطورة على حياة المواطنين مما حدا إلى التفكير فى إنشاء سوق جملة للخضر والفاكهة بغرض تجميع تجارتها وتنظيما لحركة المرور .

وقد وافق المجلس المحلى لمحافظة الغربية على إقامة هذا المشروع باعتباره من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بجلسته المنعقدة فى ١٩٧٦/٦/١٦ .

كما تم اختيار موقع المشروع بحوض دايرالناحية رقم ١ قسم ثان بعد معاينة عدد من المواقع — حيث ثبت أنه أنسب بمكان لإقامته نظرا لقربه من المرافق العامة ( مياه — إنارة — مجارى ) وسهولة وصول السيارات والعربات إليه والخروج منه ، ووقوعه على الطريق الزراعى بعرض ٣٥ مترا وتبلغ مساحة الموقع ٦ أفدنة و٦ أسهم بما يعادل ٢٥٢٥٠ مترا مربعا مزروع بها عدد ٦ شجيرات نخيل ومحدود بحدود أربع هى :

— الحد البحرى : شارع مدرسة الجمعية المحلة الكبرى .

— الحد الشرقى : شارع سعد زغلول .

— الحد القبلى : شارع نعمان الأعصر .

— الحد الغربى : شارع الششتاوى .

وافق السيد محافظ الغربية على اختيار هذا الموقع وأصدر القرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٥ بالاستيلاء على موقع المشروع الذى تم بموجبه تحديد الموقع على الطبيعة وتسليمه لمندوب مجلس مدينة المحلة الكبرى بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٢ .

ونظرا لأن الأراضى اللازمة لإقامة هذا المشروع عبارة عن وقف — أهلى مملوك لورثة المرحومة حواش هانم خاتون — فلم يتسنى الحصول على موافقة ملاك الأرض المتداخلة فى هذا المشروع لصعوبة الاستدلال على أماكن إقامتهم .

تم اقتراض مبلغ ١٣٦٠٠٠ جنيه من حصيلة تأمينات المياه والإنارة يمثل ٧٠ ٪ من مجموع الإيرادات المحلية لخزينة مدينة المحلة الكبرى البالغ